العلاقة بين السلطان تركي بن سعيد وأخيه عبد العزيز بن سعيد، والموقف البريطاني منها 1871-1888

دراسة وثائقية في تاريخ عمان

ثابت غازي العمري *

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السلطان تركي وأخيه عبد العزيز، والموقف البريطاني منها في الفترة الزمنية 1871-1888م.

مرت العلاقة بين الأخوين بثلاث مراحل: المرحلة الأولى 1871-1874، وفيها حاول عبد العزيز إثارة المشاكل ضد السلطان، ومحاولة العودة إلى عُمان. وفي المرحلة الثانية 1874-1875 طلب السلطان من أخيه القدوم إلى مسقط، والعمل إلى جانبه ومساعدته في إدارة شؤون الدولة إلى أن أصبح نائباً له. وفي المرحلة الأخيرة 1875-1888 قرر السلطان إبعاد اخيه عن السلطة وطرده من عُمان، في حين تحالف عبد العزيز مع بعض القبائل العُمانية بهدف عزل السلطان واحتلال مدينة مسقط.

كانت سياسة الحكومة البريطانية تقوم على عدم التدخل في شؤون الأسرة الحاكمة، وحصرت دورها في تقديم المشورة، وإجراء المصالحة إذا طُلب منها ذلك. وفي عام 1866 أصدرت إعلاناً يقضي بمنع أي جهة أو طرف من تهديد السلطان والدولة.

تمهيد:

كان التنافس والانقسام بين أبناء السلطان سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد (1806-1856) من السمات العامة في تاريخ الأسرة البوسعيدية. فبعد وفاة السلطان سعيد في عام 1856 حصل انقسام بين ثلاثة من أبنائه على السلطة، إذ أعلن ثويني (1856-1866) نفسه سلطاناً على عُمان، وأعلن أخوه ماجد (1856-1870) نفسه سلطاناً على زنجبار، في حين اعتبر تركي (1871-1888) نفسه حاكماً مستقلاً لمدينة صحار. وفي ظل هذا التنافس انقسمت الدولة

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2014.

* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

إلى قسمين قسم في عُمان برئاسة السلطان ثويني، وقسم في زنجبار برئاسة أخيه ماجد. وأما تركي فقد عزله ثويني عن صحار في عام 1861، وسجنه لمدة عام، ثم أفرج عنه في العام التالي.

تولى سالم بن ثويني (1866-1868) منصب السلطنة بعد مقتل أبيه في شباط 1866، ولأن علاقات سالم لم تكن ودية مع عمه تركي قام باعتقاله، ثم أفرج عنه ليغادر إلى الهند في 11 أيلول 1867. وفي عام 1868 استطاع الإمام عزان بن قيس (1871-1868) عزل السلطان سالم، وتولى مكانه عرش السلطنة، في حين غادر سالم الدولة إلى مدينة بندر عباس تحت الحماية البريطانية.

استطاع تركي بن سعيد وبدعم من الحكومة البريطانية، وبعض القبائل العُمانية التي تحالف معها أن يهزم جيش الإمام عزان بعد معركة دارت بين الطرفين في بلدة ضنك، وبعدها سار تركي بقواته إلى مدينة مطرح التي كان يتحصن بها الإمام، وبعد قتال بين الطرفين في 30 كانون الثاني 1871 تمكن تركي من هزيمة الإمام وقتله، وتولي منصب السلطنة في عُمان، وحصل في 16 حزيران 1871 على اعتراف من قبل الحكومة البريطانية بذلك.

تميز حكم السلطان تركي في السنتين الأولى والثانية بنوع من الأمن والاستقرار، ولكن هذا الاستقرار انعدم في السنوات اللاحقة من حكمه، وذلك لظهور نوعين من المعارضة ضده، وتمثل النوع الأول بمجموعة من الثورات وحركات المعارضة التي قاد معظمها شيوخ وقبائل وشخصيات من داخل عُمان، وكان من أهم هذه الحركات حركة الشيخ صالح بن علي الحارثي، وحركة إبراهيم بن قيس، وحركة آل وهيبة، وحركة بني ريام، وحركة بني بوحسن[1] وغيرها. أما النوع الثاني فقد تمثل بقيام عدد من أفراد الأسرة البوسعيدية بمعارضة السلطان، وخلق المشاكل داخل السلطنة، وكان من أبرزهم أخيه عبد العزيز بن سعيد، وعمه سالم بن ثويني[2].

كان عهد السلطان تركي بن سعيد من العهود التي شهدت تنافساً حقيقياً على السلطة، وعلى الرغم من تناول بعض الباحثين لتاريخ عُمان أثناء عهده، إلا أنهم لم يشيروا بشكل واضح ومفصل الى طبيعة العلاقة بينه وبين أخيه عبد العزيز، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب التي كانت وراء حالتي الوفاق والخلاف بينهما، ثم بيان الموقف البريطاني من تلك العلاقة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقدم عرضاً تحليلاً مفصلاً عن تلك العلاقة ومراحل تطورها.

اعتمدت هذه الدراسة بشكل شبه كلي على الوثائق البريطانية المنشورة، التي جاءت تحت عنوان (Records of Oman)[3]، وتم التركيز فيها على المجلد الثاني لكونه يختص بفترة الدراسة، ولاحتوائه على التقارير التي حملت عنوان (Continuation Narrative of Muscat Affairs). وتأتي أهمية هذه التقارير من احتوائها على الرسائل بين الموظفين البريطانيين

(حكومة الهند، المقيم السياسي في الخليج، الوكيل السياسي في مسقط) والرسائل التي يرسلها الموظفون إلى حكومتهم المباشرة في الهند وإلى سلطان عُمان، ثم رسائل السلطان تركي وعبد العزيز إلى الموظفين البريطانيين، وأخيراً التقييمات لأوضاع عُمان حسب الشهور والسنوات. وقد كان هذا الاعتماد على هذه الوثائق للتغلب على ندرة المصادر العربية والأجنبية المتوفرة عن موضوع الدراسة.

عبد العزيز ورغبته في العودة إلى عُمان

وقف عبد العزيز إلى جانب أخيه السلطان في بداية حكمه، وفي حزيران 1871 كلفه السلطان بقيادة حملة عسكرية إلى صحار لإخضاعها، ولكنه بدلاً من ذلك ذهب إلى مدينة جوادر[4] (Gwader) وسيطر عليها، وأعلن نفسه حاكماً مستقلاً عن أخيه[5]. وفي منتصف شهر كانون الثاني 1872 قام عبد العزيز بتوسيع نفوذه باحتلال مدينة شهبار الايرانية [6] (Chahpar)، ولكن هذه السيطرة لم تستمر أكثر من شهر حيث قامت الحكومة الإيرانية بإرسال حملة عسكرية إليها نجحت في طرد عبد العزيز وقواته منها مما دفعه إلى مغادرتها، والذهاب إلى مدينة بومباي (Bombay) في الهند[7]. وأثناء غيابه في الهند أرسل السلطان في شهر أيار 1872 حملة عسكرية إلى جوادر نجحت في إخضاعها وضمها إلى أملاكه[8].

بدأ تخوف السلطان الحقيقي من أخيه، وإمكانية تدخله في شؤون عُمان عندما أعلن عبد العزيز في نيسان 1872 عن نيته مغادرة بومباي، والقدوم إلى مسقط برفقة ابن أخيه سالم بن ثويني[9]. ولما كان السلطان على اقتناع بأن أخاه سيشكل تهديداً له، وسيعمل على إثارة المشاكل، وتهديد السلام في عُمان، عرض عليه عن طريق الحكومة البريطانية مبلغ 200 دولار[10] كإعانة شهرية مقابل استقراره في الهند أو زنجبار، وعدم التدخل في شؤون مسقط. إلا أن عبد العزيز أبلغ الحكومة البريطانية في 6 حزيران 1872 بعدم قبول هذا العرض[11].

وفي أوائل تموز 1873 عرض السلطان تركي على أخيه عبد العزيز عندما علم بنيته مغادرة بومباي مبلغ 300 دولار شهرياً مقابل بقائه في الهند. وقد امتنعت الحكومة البريطانية عن إبلاغ عبد العزيز بهذا العرض لعلمها بقراره مغادرة مدينة بومباي[12].

غادر عبد العزيز مدينة بومباي في 4 حزيران 1873 وفي نيته السيطرة على منطقة جوادر العُمانية، وأن يصبح حاكماً عليها. وفي 25 حزيران وصل إلى مدينة باسني Basni[13]، وكتب إلى الرعايا البريطانيين في جوادر بضرورة انسحابهم منها لأنه يعتزم مهاجمتها في غضون أربعة أيام. وقد وصل عبد العزيز جوادر في 11 تموز وبصحبته 100 رجل، كما استطاع أن يجمع

بعض السكان المحليين إلى جانبه حتى أصبح بصحبته ما بين 150 إلى 200 رجل، وكان أول عمل قام به قطع إمدادات المياه عن المدينة، ثم بدأ بمهاجمة قلعتها من أجل احتلالها، ولكنه وبرغم محاولاته المتكررة لم ينجح في ذلك، مما اضطره إلى مغادرتها في 16 آب 1873[14].

وفي الوقت الذي هاجم فيه عبد العزيز جوادر كان السلطان على علم بذلك، ولكنه كان منشغلاً بمهاجمة مدينة صحار، وفي سبيل التصدي له، قام بإرسال تعزيزات مكونة من 20 رجلاً لتقوية قلعة المدينة، كما أرسل تعزيزات إضافية في 13 آب مكونة من 260 رجل تحت قيادتي ناصر بن ثويني وسلطان بن سيف[15].

أما الموقف البريطاني فقد تمثل بمتابعة تحركات عبد العزيز منذ مغادرته مدينة بومباي. ولكونها كانت تخشى على رعاياها وممتلكاتهم في جوادر قررت إرسال سفينة حربية لحمايتهم هناك. كما أرسل مبعوث الحكومة البريطانية في السند[16] (السيد و. ميري ويذر W. Merewether) تحذيراً إلى عبد العزيز يحمله المسؤولية في حال لحق أي أذى بالرعايا البريطانيين أو ممتلكاتهم جراء تصرفاته العدوانية. وفي 10 تموز قام المقيم السياسي في الخليج العربي العقيد روس (E. C. Ross) بزيارة إلى جوادر للإطلاع على أوضاعها، ووصلت كذلك السفن الحربية البريطانية إلى المدينة في 21 تموز[17].

ومن هنا يظهر أن السبب في انسحاب عبد العزيز، ومغادرته لجوادر التعزيزات التي أرسلها السلطان للدفاع عن المدينة، ووصول السفن الحربية البريطانية قبالة سواحلها. هذا وقد أعلمت الحكومة البريطانية عبد العزيز بأنه سيتم القبض عليه واعتقاله في حال قرر العودة إلى جوادر أو عمل على تهديدها، وأنها ستتركه في شأنه في حال عدم القيام بذلك[18].

لم يلزم عبد العزيز الهدوء أثناء إقامته في إقليم السند، ومن هنا استدعاه ممثل الحكومة البريطانية وهدده بالاعتقال في أي وقت وفي أي مكان، وخاصة إذا ما قرر العودة أو العبور إلى عُمان، وفي اللقاء نفسه الذي عقد في 11 أيلول 1873 عرض عليه شروط السلطان تركي، والمتمثلة بعدم القدوم إلى عُمان والبقاء في الهند مقابل الحصول على زيادة لمخصصاته بحيث تصبح 500 دولار بدلاً من 300 دولار شهرياً[19].

وفي 16 أيلول تمكن المركب البحري البريطاني رايفلمان (Rifleman) من إلقاء القبض على عبد العزيز قرب مدينة صور، وبصحبته 11 رجلاً مسلحاً، ولما التقى به الوكيل السياسي في مسقط العقيد مايلز (Major S. B. Miles) طلب عبد العزيز منه التوسط بينه وبين أخيه، ولكن الوكيل السياسي أخبره بضرورة الموافقة على الشروط المقدمة سابقاً من السلطان أو يقوم

بإرساله مرة أخرى إلى مدينة كراتشي[20] ونتيجة لرفض عبد العزيز للشروط المقدمة له من قبل السلطان، أصدرت الحكومة البريطانية إلى مبعوثها في السند بوضعه تحت المراقبة، وتوفير إقامة مشرفة له في مدينة كراتشي، وأن يحذره في حالة محاولة الهرب فإنه سوف يوضع في الحجز (السجن)، وخولته بصرف مبلغ لا يتجاوز 300 دولار لتغطية نفقاته يدفعها السلطان تركي[21].

قابل المبعوث البريطاني في السند عبد العزيز في 27 أيلول 1873، وفي اللقاء بيّن له أن الحكومة البريطانية اعترفت بالسلطان تركي حاكماً على عُمان، وأنه سمح له الإقامة في الهند على أن لا يسبب أي إزعاج أو يتسبب بالاضطرابات في مناطق حكم السلطان، وبما أنه حاول النزول بعمُان فقد صدرت الأوامر باحتجازه، ونصت أوامر الحكومة على منحة إقامة مريحة في كراتشي وعدم إزعاجه، بشرط توقفه عن التدخل في شؤون عُمان والمناطق التابعة لها، وأخيراً عدم مغادرته لكراتشي دون الحصول على إذن من السلطان أو الحكومة البريطانية[22]

اعترض عبد العزيز على ما قدمه المبعوث قائلاً إن الشروط المقدمة له من السلطان لم تكن كافية، وهو غير راغب في البقاء في كراتشي، وغير مرتاح فيها، وأن للحكومة البريطانية أن تفعل به ما تشاء. وقد كان رد المبعوث بأن أبلغه أن الأعمال التي قام بها في جوادر، ومحاولته دخول عمان للعمل على معارضة السلطان أصبح في وضع لا يمكنه من تحديد الشروط التي يرغب فيها، ولأنه لم يكن أمام عبد العزيز أي خيار أمام هذه الشروط قبل بعرض المبعوث البريطاني، وتعهد له بعدم التدخل في شؤون عُمان أو المناطق التابعة لها، أو ممتلكاتها أو شيوخها أو عائلاتها أو أفرادها أو شعبها أو قراها حتى تعطيه الحكومة البريطانية الإذن بذلك، وأنه سيقيم في أي مكان ترغب به الحكومة البريطانية، وأنه لن يغادر إلا إذا سمحت له الحكومة البريطانية بذلك. وبناءً على هذه الموافقة خصصت له الحكومة منزلاً مناسباً في كراتشي مع مبلغ 300 دولار شهرياً يصرف له من تاريخ إحتجازه[23]. وقد بعث اللورد نورثبروك (Lord Northbrook) نائب جلالة الملكة في الهند برسالة إلى السلطان في 15 تشرين الثاني 1873 أعلمه فيها أن عبد العزيز لن يسبب له أي إزعاج بعد اليوم، حيث أصبح سجيناً لدى الحكومة البريطانية، وأنه قدم تعهداً بعدم مغادرة كراتشي دون إذن الحكومة، وبعدم التآمر ضد السلطان، مع السماح بصرف مبلغ 300 دولار شهرياً لتغطية نفقاته[24].

عبد العزيز يطلب المصالحة مع السلطان

أرسل عبد العزيز رسالة إلى السير ميري ويذر في 28 تشرين الأول 1873 تحوي عدداً من المطالب كان أهمها:

أولاً: أن تعمل الحكومة البريطانية على إجراء مصالحة بينه وبين أخيه السلطان، ثم منحه الإذن للإقامة في مسقط.

ثانياً: في حال فشلت الحكومة البريطانية في تحقيق ذلك، فإن عليها أن تمنحه مبلغ 2000 دولار شهرياً و10.000 دولار لسداد ديونه وتلبية حاجاته.

ثالثاً: السماح له بالعيش في مدينة بومباي في الهند.

علق السير ميري ويذر في مذكرته التي أرسلها للحكومة البريطانية على هذه المطالب بقوله إن عبد العزيز لم يتفهم التحذير الجدي بعدم السماح له بالذهاب إلى عُمان، وأنه استغل في السابق كل التسهيلات الممنوحة له في أملاكها، وحاول التقدم إلى أراضي حليفها سلطان مسقط، والتسبب في الاضطرابات هناك، ولما قبض عليه اعترف أنه كان بنيته معارضة السلطان. وبالنسبة للمطالب فإن مسألة المصالحة مع السلطان تعتمد بشكل كلي على السلطان نفسه، وإذا ما قبل السلطان بوجود أخيه الأصغر، فإنه من الممكن أن يكون منافساً قوياً لأخيه إذا ما انخرط في أية حركة للمعارضة بدلاً من مساعدة السلطان في ترسيخ سلطاته، وتأسيس نظام مستقر في عمان. وأما المخصصات المالية التي طلبها فيبدو أنها تعود إلى طبيعة الحياة الأرستقراطية التي عاشها سابقاً في مدينة بومباي. ومن هنا يجب أن لا يسمح له في الإقامة في مكان باذخ كبومباي بحيث ينخرط في الترف والإسراف، وإنما يمكن السماح له الإقامة في أحد ضواحيها، مع النصيحة له للبقاء في كراتشي نظراً لمناخها الجيد، وأنه إذا ما أقام فيها لفترة أطول فسيتمكن من تكوين عدد من المعارف والأصدقاء[25].

رفضت وزارة الخارجية في الحكومة البريطانية طلب عبد العزيز زيادة مخصصاته المالية، وفي الوقت الذي رفضت فيه مغادرته لمدينة كراتشي، والمصالحة مع السلطان تركت الباب مفتوحاً لمبعوثها السياسي في السند لنقل عبد العزيز إلى أي مكان ضمن مدينة بومباي، وكذلك تركت للوكيل السياسي في مسقط الحرية في التشاور مع السلطان حول المصالحة مع أخيه ثم إبلاغ الحكومة بنتائج ذلك[26].

وبناءً على التعليمات هذه قرر السير ميري ويذر إبقاء عبد العزيز في مدينة كراتشي، كما التقى العقيد روس بالسلطان تركي الذي أبلغه بأنه غير مستعد للمصالحة مع أخيه، ولا يرغب أن يقيم في مسقط أو في أي منطقة تابعة لحكمه.[27]

وقد جدد عبد العزيز مطالبه مرة أخرى بالعودة إلى مسقط من خلال رسالة أرسلها إلى المقيم السياسي في الخليج العربي في 16 شباط 1874، وتضمنت مطلبين: أولهما أن يسمح له بالعودة إلى مسقط وتتم المصالحة بينه وبين السلطان تركي وثانيهما، أن تمنحه الحكومة راتباً مقداره 2000 دولار تسمح له بالعيش في بومباي، ولكن المقيم السياسي رفض كل مطالبه، ووعده بنقل مضمون رسالته إلى الحكومة البريطانية[28].

عودة عبد العزيز إلى مسقط

أبدى السلطان تركي في لقاء له مع الوكيل السياسي العقيد مايلز رغبته في التنازل عن العرش في عُمان، والتقاعد ثم الإقامة في جوادر، وذلك لإقراره بعدم تمكنه من التعايش مع أعدائه في السلطنة أكثر من ذلك، وخاصة لإنفاقه أكثر من 150 ألف دولار كعطايا ومنح لشعبه مقابل الولاء، وتقديم الدعم له، وعدم الإخلال بالأمن، وعلى الرغم من تقديمه هذه المبالغ الكبيرة إلا أنهم وبدلاً من أن يكونوا شاكرين لهذه العطايا كانوا جاحدين وطامعين، وما زالوا يعملون ضده، ويحاولون الإنقلاب عليه وعزله.[29]

حاول العقيد مايلز أن يطمأن السلطان ويشجعه من خلال بيان قرار الحكومة البريطانية بتقديم الدعم له ضد المتمردين، ونصحه في مثل هذه الظروف أن يعين شخصاً ذي ثقة، وعلى كفاءة في منصب وزير يساعده في إدارة شؤون الدولة، ويعمل على استمالة وتهدئة المعارضين والمنافسين له، خاصة لأنه يتحمل أكثر من طاقته لوضعه الصحي[30] غير الجيد[31].

بناءً على هذه النصيحة أرسل السلطان رسالة في 16 نيسان 1874 إلى الوكيل السياسي يطلب فيها وبشكل مفاجئ بقدوم أخيه عبد العزيز من كراتشي ليعمل تحت أمرته ويساعده في تثبت الأمن، والوقوف في وجه المعارضين له معللاً ذلك بعدم قدرته لوضعه الصحي السيئ[32].

استغرب العقيد مايلز قرار السلطان باستدعاء أخيه لعلمه بعدم ثقته به، ولكنه رأى أن السلطان لو لم يكن في وضع حرج، وشديد الخطورة لم يكن ليطلب عودة أخيه. وبناءً على رغبته وتكراره للطلب وافق المقيم السياسي في الخليج العربي في 27 نيسان على طلبه وأوصى الوكيل السياسي في مسقط بعدم تقديم أي ضمانات من الحكومة البريطانية تتعلق بسلوك عبد العزيز تجاه أخيه أو العكس، وأن يبلغ السلطان أن الحكومة على استعداد لإجراء مصالحة بينهما، وفي

حال وافق عبد العزيز تأخذ الحكومة موافقته كتابةً حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها بينهما، ولكن ليس على ضمان ومسؤولية الحكومة البريطانية. وقد حاول السلطان أن يحصل على ضمانات من الحكومة البريطانية، حول سلوك أخيه مستقبلاً، وضمان الشروط التي سيوافق عليها، إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها بالرفض، فما كان من السلطان في النهاية إلا أن وافق على وجهة نظر الحكومة البريطانية. وقام السلطان بتزويد الوكيل السياسي بناء على طلبه برسالة يقدمها إلى عبد العزيز، والشروط التي على أساسها سيسمح له بالعودة إلى مسقط[33].

سافر الوكيل السياسي في مسقط إلى مدينة كراتشي لمقابلة عبد العزيز بعد موافقة الحكومة البريطانية على عودته، وقد التقى به، ورتب الإجراءات الخاصة بنقله من مدينة كراتشي إلى مسقط بعد أن وافق على الشروط التي طلبها السلطان، وهي كالآتي:

أولاً: أن يكون قلبه مخلصاً، وصداقته وفيّة للسلطان، وأن يتحد معه ويكون سلوكه حسناً تجاهه.

ثانياً: عدم الاستماع لناشري الإشاعات أو مسببي النزاعات لأن حدوث أي نوع من التنافر والعداوة ستكون بسببهم.

ثالثاً: أن يزيل كل الشرور من صدره، وأن لا يسمع للأشرار.

رابعاً: في حال تقديم النصح للسلطان، ولم يوافق السلطان على ذلك، يجب عليه التخلي عنه، ودون اعتبار ذلك إساءة.

خامساً: في حال أخبره ناشرو الإشاعات أو مسببي النزاعات بأي أمر يجعله غير سعيد بهدف إحداث انفصال أو انقسام بينهما، فإن على عبد العزيز إخبار السلطان بذلك للتشاور فيه[34].

وتعهد عبد العزيز أيضاً لأخيه بأن يكون مخلصاً له كحاكم، وأن لا يحاول منافسته على العرش أو العمل على عزله وأخذ مكانه، وأن لا يحيك المؤامرات ضده، وأنه سوف يعمل كل ما بوسعه لدعم حكومته وسلطته. كما تضمن العهد أن يعمل عبد العزيز على احترام كل المعاهدات الموقعة بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط، وأن يأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية وممثليها[35].

بالنظر إلى هذه المطالب والتعهدات نستنتج أنها ركزت على الجانب الشخصي والإنساني في العلاقة بين الأخوين، وعلى أساس على عدم الثقة الموجودة بينهما سابقاً، ثم إصرار السلطان على فتح صفحة جديدة للعلاقات بينهما تقوم على أساس الإخلاص الحقيقي لعبد العزيز تجاهه وتجاه سلطته. ثم إنها لم تتطرق إلى طبيعة العمل أو المنصب الذي سيقوم به عبد العزيز أو

الصلاحيات التي ستمنح له. وبالنسبة للحكومة البريطانية فإنها أكدت على المعاهدات التي ترتبط بها مع السلطان، وهذا سيعني مراقبتها الدائمة في المستقبل للعلاقة بين الأخوين بشكل خاص، وللأوضاع والأحداث العامة في عُمان بشكل عام.

وافقت الحكومة البريطانية في 5 آيار 1874 على تلك الشروط، وقامت بنقل عبد العزيز إلى مسقط التي وصلها في 10 أيار، واستقبله السلطان استقبالاً حاراً، وخصص له مكاناً مناسباً للإقامة بعيداً عن قصره[36]. كما خصص له راتباً شهرياً يبلغ 500 دولار تدفع من خزينة مسقط، وبدأ عبد العزيز بالعمل إلى جانب السلطان ومساعدته في إدارة شؤون مسقط[37].

إن دراسة تاريخ عُمان بشكل عميق خلال فترة حكم السلطان تركي تدفع إلى الاستنتاج بأن هناك أسباباً متعددة دفعت السلطان إلى الموافقة على قدوم أخيه إلى مسقط. وأول هذه الأسباب إبداء السلطان رغبته في التنازل عن العرش لعدم قدرته الشخصية والجسدية الناتجة بالدرجة الأولى عن سوء صحته ومرضه. وثانيها: عجز إدارته وسياسيته في تثبيت الأمن والاستقرار في البلاد. وثالثها: الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت عليها عُمان، ولا سيما إنفاقه الأموال الطائلة في سبيل استمالة القبائل العُمانية. ورابعها: تهديد حياته وعرشه وسلطاته من قبل القبائل المتعددة، والتي حاولت بشكل متكرر إثارة الاضطرابات والثورات في البلاد، ومحاولتها احتلال مسقط وعزله عن السلطة. وأخيراً غياب المستشارين أو الوزراء أو الأصدقاء الأكفاء والمخلصين والناصحين الأمناء الذين يمكن الاعتماد عليهم في إدارة شؤون الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار.

أعمال عبد العزيز إلى جانب السلطان

عملاً بالاتفاق الذي وقعه عبد العزيز مع أخيه السلطان، وحرصاً على الثقة المتبادلة بينهما قام بإبلاغه في أواخر شهر أيار – ولم تمضِ أياماً على قدومه- بالرسائل التي تلقاها من شيوخ آل وهيبة[38] (محمد بن سعيد وحمود بن سعيد) يعرضون فيها مشاعرهم بالفرح تجاه قدومه، ورغبتهم بالتعاون معه لطرد السلطان، وجعله سلطاناً مكانه[39].

كانت مسقط قبل قدوم عبد العزيز قد شهدت حركة معارضة للسلطان قادها إبراهيم بن قيس[40]، بمساعدة من قبيلة آل سعد[41]، وقد استطاعت هذه الحركة في 6 آذار 1874 احتلال بلدة المصنعة ثم سلب كل الممتلكات في البيوت والسوق وخاصة التابعة للتجار البريطانيين. وقد تمكن السلطان بمساعدة القوات البريطانية من هزيمة الثوار، وفي 27 آذار دخل السلطان في مفاوضات مع قادة الحركة لدفع تعويضات تقدر بـ 15.000 دولار يدفعها إبراهيم بن قيس، وقبيلة آل سعد لتعويض السكان والتجار من رعايا الحكومة البريطانية[42].

منح السلطان أخاه عبد العزيز في شهر تموز 1874 تفويضاً مطلقاً للتفاوض أو التوصل إلى تسوية باسمه مع حركة المعارضة، واستلام مدينة المصنعة منهم، وتحصيل التعويضات التي تم الاتفاق عليها. ونتيجة لتلكأ إبراهيم وشيوخ آل سعد في تسليم المدينة ودفع التعويضات، قام عبد العزيز بتجهيز قوة مكونة من 350 رجلاً في سبيل تحقيق رغبات السلطان. واستطاع بعد تفاوضه معهم أن يدخل مدينة المصنعة في 19 تموز، وأن يصل إلى اتفاق بشأن التعويضات نص على أن يدفع آل سعد مبلغ 10.000 دولار خلال ثلاثة شهور، وأن يتحمل السلطان باقي مبلغ التعويضات (5000 دولار) ولكن بشرط خضوع قبيلتهم الكامل والالتزام بالإحجام عن الانضمام إلى إبراهيم بن قيس في المستقبل[43].

كانت وجهة نظر عبد العزيز أن هذا الاتفاق يصب في صالح السلطان لأنه سيقيد قبيلة آل سعد بالتزامات تؤدي إلى المساهمة في تحقيق المصالحة بين السلطان وجميع القبائل في منقطة الباطنة، وتأسيس مشاعر طيبة معهم. ومن هنا فقد وافق عليها السلطان كما وافقت عليها الحكومة البريطانية، واعتبرته نجاحاً لعبد العزيز، وتحسن في موقع السلطان تركي الذي أصبح له أخاً وممثلاً، وقائداً شجاعاً لقواته، لاسيما أمام كل من يفكر في معارضته.

قام عبد العزيز بمتابعة الاتفاق الموقع عليه، وبالرغم من محاولة آل سعد التراجع عن دفع جزء من التعويضات إلا أن عبد العزيز أصر على دفعها كاملة، وهو ما تم له بعد أن قام بزيارة أخرى إليهم، وأجبرهم فيها على دفع المبلغ كله، وفي 28 كانون الثاني 1875 استلم المبلغ المتفق عليه، وقدمه للوكيل السياسي ليوزعه على المتضررين وأصحاب الحق بالتعويضات[44].

وثناءً على هذه الجهود طلبت الحكومة البريطانية من السلطان في أواخر شهر شباط أن يولى أخاه ملف النزاع القبلي بين القبائل الهناوية والغافرية الذي اشتعل في منقطة وادي سمائل، خاصة أن السلطان خشي أن يتحول النزاع إلى تهديد سلطته، أو قيام أحد الطرفين المنتصرين بالزحف إلى مسقط[45].

رأت الحكومة البريطانية ومن خلال وجهة نظر مقيمها السياسي في الخليج العربي أن عبد العزيز يتصرف بتعقل وولاء للسلطان منذ قدومه، وأنه أثبت حسن إدارته في مساعدة السلطان، وهو ما قد يؤمن له فرصة اعتلاء العرش بعد موت السلطان، وبناء على هذا الرأي اقترحت على السلطان ترقيته وربطه أكثر بالحكومة، وهي التي طلبت منه أن يوليه ملف النزاع بين القبيلتين الهناوية والغافرية في منطقة وادي سمائل. ولكن السلطان خشي أن يتحول النزاع بين الطرفين إلى تهديد السلطنة، ومن هنا وبدلاً من أن ينفذ أحد الاقتراحين عرض على أخيه عبد العزيز التنازل له عن العرش، إلا أن عبد العزيز لم يوافق على ذلك[46].

الخلاف بين السلطان وعبد العزيز

تعود بداية الخلاف بين السلطان وأخيه عبد العزيز إلى استخدام السلطان موظف يدعى ميش (Mesh)، وقد أوكل له السلطان من بداية عام 1875 إدارة شؤون مسقط العامة، والأمور المالية فيها. وكان السلطان يعود إليه في معظم مشاوراته وقراراته، مما أدى الى تراجع شعبيته، وجعل أفضل أصدقائه ينفرون عنه، ويحجمون عن تقديم المشورة له وإن طُلبت منهم، وأصبحوا منزعجين من رؤية آرائهم وقراراتهم ينقضها شخص مثل ميش، وكان على رأس هؤلاء أخيه عبد العزيز، ووالياه على مسقط محمد بن عزان[47].

كان الوكيل السياسي إلى جانب عبد العزيز في هذا الأمر، واعتبر أن ميش شخصية وضيعة وسيئة الخلق، وليس لديه القدرة أو الكفاءة أو المعرفة للبقاء في منصبه أو التوصية ببقائه في خدمة السلطان. في حين أن عبد العزيز نجح من خلال عمله مع السلطان، وبسلوكه الحسن وكفاءته، أن يخلق انطباعاً محبباً لكل من اتصل أو تعامل معه من السكان، ومن هنا لا بد من نصيحة السلطان لإبعاد ميش وأمثاله، وأن يجعل من عبد العزيز شريكاً له في الحكم[48].

لم يتقدم الوكيل السياسي بهذه الآراء والمقترحات للسلطان لأن المقيم السياسي في الخليج العربي على الرغم من موافقته برأيه في شخصية ميش وعبد العزيز، إلا أنه طلب منه عدم التدخل في شؤون الأسرة ما لم يطلب منه السلطان الرأي والنصيحة. وأن يعمل في الوقت نفسه كلما سنحت له الفرصة على تشجيع قيام علاقات طيبة، وبناء الثقة المتبادلة بين السلطان وأخيه عبد العزيز[49].

ومن العوامل التي أدت إلى الخلاف بين الأخوين قيام السلطان بترك مسقط ومحاولة الذهاب إلى مدينة كراتشي في شهر آيار 1875. ففي أوائل أيار قامت جماعة من قبيلة بني بوحسن[50] بزيارة مسقط وطلبت مجموعة من المطالب التي رأى السلطان صعوبة تنفيذها، ويتعلق معظمها بتوظيف عدد من أبناء قبيلتهم في حامية مسقط، وزيادة الإعانات الممنوحة لهم. ولأن السلطان لم يستجب إلى مطالبهم، اتفق أبناء القبيلة على نهب المدينة في حال أصر على عدم الاستجابة وتركه يتحمل مسؤولية ذلك. ومن هنا قرر السلطان خوفاً على حياته أن يغادر مسقط إلى مدينة كراتشي[51].

لم يكن أمام عبد العزيز إلا أن يتوجه إلى الوكيل السياسي، حيث قابله في 14 آب 1875 وأخبره بهروب السلطان، ومغادرته القصر ليلاً إلى جهة مجهولة تاركاً إياه يتحمل مسؤولية هذه المسألة الخطيرة. وبنصيحة من الوكيل السياسي لحق عبد العزيز بالسلطان والتقى به في سفينته على شاطئ مسقط، محاولاً إقناعه بالعودة، وإجراء تسوية مع القبيلة، ولكن السلطان رفض العودة

ما لم يتم تسوية المسألة معهم، وبدلاً من العودة فوض الأمر لأخيه عبد العزيز مانحاً إياه كل الصلاحيات لتسوية المسألة. وبدوره تدخل عبد العزيز في المسألة، وتمكن بعد مفاوضات أجراءها معهم أن يعقد اتفاقاً ينص على تعيين بعض أفراد القبيلة كحراس في حامية مسقط، وأن يقوم السلطان بتقديم المواد الغذائية والإعانات المالية لهم، وأن يقوم الشيوخ بزيارة مسقط كل ستة أشهر لاستلام تلك الإعانات، وأخيراً أن يتشاور السلطان معهم في الشؤون العامة للدولة[52].

بعد هذه التسوية، ومغادرة الجزء الأكبر من القبيلة مدينة مسقط، قام الوكيل السياسي بزيارة السلطان لإقناعه بالعودة، ولكن السلطان أصر على مغادرة مسقط إلى كراتشي مبرراً قراره برغبته العيش بسلام وأمان فيها، وأنه لم يعد قادراً على تحمل أعباء الحكومة، وبسبب الإهانة التي يتعرض لها من القبائل التي لم تعد ترغب فيه حاكماً. وأخبر الوكيل السياسي بنيته في التنازل عن العرش لمصلحة عبد العزيز الذي أصبح الناس يفضلونه عليه. ولكن وبسبب الضغوطات التي مارسها عليه الوكيل السياسي عدل السلطان عن رأيه وقرر العودة إلى مسقط[53].

كان رأي المقربين من السلطان وعلى رأسهم أخيه عبد العزيز ووزيره هلال بن أحمد ووالية على مسقط محمد بن عزان متطابقاً مع رأي الوكيل السياسي. حيث اعتبر جميعهم خطوة السلطان وحركته بغيضة ومكروهة، وعارضوا جميعاً قراره بترك العرش، خاصة أن عبد العزيز رفض بشكل تام تولى العرش، رغم أن شيوخ القبائل عرضوا عليه أن يخلع أخاه، ويتولى مكانه إلا أنه رفض، وأعلن إخلاصه لمصالح أخيه السلطان[54].

تجدد الخلاف بين السلطان وعبد العزيز حول قضية ميش، ففي 24 تموز 1875 زار عبد العزيز الوكيل السياسي وأخبره بأنه قد تشاجر مع أخيه السلطان، وأنه لم يكن راضياً عن معاملته، ولا عن الحالة السيئة لشؤون الحكم. ثم اشتكى له من ميش الذي ما زال ينهب السلطان دون رقابة، وقال أنه وخلال زيارته لميش وتفقده لعمله وجد أن إيصالات الاستلام المالية غير صحيحة، وأن ميش يحتفظ لنفسه بمبلغ 10 آلاف دولار دون بيان الأسباب لحفظها. وأضاف عبد العزيز أنه تدخل في الأمر بنوايا حسنة ولمصلحة أخيه، وأن ميش يسرق السلطان، حيث كان بائعاً لقصب السكر في شوارع مسقط إلى أن وظفه السلطان بمبلغ 15 دولار شهرياً، في حين أن ثروته تبلغ الآن 40 ألف دولار.

بين عبد العزيز في رسالة إلى الوكيل السياسي أن مشورته الشخصية ومشورة الأصدقاء والمقربين لم تعد مسموعة عند السلطان، خاصة إذا تعارضت مع رأي ميش؛ لأن مشورته هي التي تسود، وهو ما أدى إلى نفور أصدقاء السلطان عنه نتيجة لتصرفات هذا الرجل. ومن هنا طلب عبد العزيز من الوكيل السياسي التدخل في المسألة والوساطة مع أخيه، ثم ربط بقاءه في مسقط وعمله في الحكومة باختيار السلطان بينه وبين ميش[55].

قام الوكيل السياسي بناءً على طلب عبد العزيز بمقابلة السلطان، وأخبره بفحوى شكوى عبد العزيز ومطالبه، وأسباب الخلاف بينهما، واستعداده لبذل المساعي لإجراء مصالحة بينهما. وقد كان رد السلطان بأنه لا يوجد خلاف بينهما، وأنه غير غاضب أو منزعج من أخيه. ولما أشار عليه بضرورة مصالحة عبد العزيز، قبل السلطان بذلك، وقرر لاحقاً إرسال والي مسقط محمد بن عزان ليزيل الخلاف بينهما، ولكن محمد بن عزان لم يتمكن من ذلك لأن عبد العزيز أصر على طرد ميش من مسقط[56].

اعتبر السلطان أن رد أخيه كان ينم غباء، وقال يوجد فرق كبير بينه وبين ميش، وأن ميش لا يمكن أن يكون معارضاً له، وأن ما يقوم به موظفوه من أعمال سواء كانت جيدة أم سيئة فهي لا تنعكس إلا عليه نفسه، ومن هنا فإن عبد العزيز لا يملك حق التدخل. وكذلك هدد السلطان في لقائه الثاني مع الوكيل السياسي بتطبيق التعهد الذي وقع عليه عبد العزيز كشرط لقدومه إلى مسقط. وأكد أن ميش لم يرتكب أية أمور يستحق عليها الطرد، وأن كل ما قيل عنه مجرد إشاعات، وإنه موظف مطيع، وينفذ الأوامر دون تردد. وقال رداً على رغبة عبد العزيز بعدم التدخل في شؤون الحكم والسماح له في البقاء في بيته في حال لم يطرد ميش، أنه يجب أن يلتقي بأخيه، ويحصل على مساعدته ونصيحته في جميع القضايا التي يطرحها، لأن اعتزاله سيؤدي إلى مصاعب ومخاطر من قبل الشعب العُماني الذي سيستغل الخلاف بينهما ويؤدي الى قيام الاضطرابات وتمردات[57].

نتيجة لرغبة الوكيل السياسي في المصالحة طلب من السلطان أن لا يجعل من ميش عقبة في طريق علاقته ومصالحته مع أخيه، وأشار عليه أن يرسل ميش إلى عبد العزيز للتحقق من حساباته، وهو ما سيمنح ميش الفرصة لتبرئة نفسه من التهم الموجهة ضده، وإذا ما ثبتت صحة شكوى عبد العزيز فإن ذلك سيخلص السلطان من رجل كان قد استغل ثقته ولم يحفظ أمواله. وبناءً على ذلك وافق السلطان على إرسال ميش، ولكنه عاد وتراجع عن رأيه. وتمت تسوية الأمر بشكل نهائي بعد أن أعلم الوكيل السياسي السلطان بأنه لن يتدخل أكثر من ذلك بهذا الموضوع، وأنه يميل إلى المصالحة، وأن بقاء النفور بينه وبين أخيه سيؤدي إلى ظهور الخلافات والاضطرابات إذا استمر الوضع لفترة أطول. وقد دفع هذا الإصرار السلطان إلى إبعاد ميش عن مسقط، وهو الإجراء الذي قبل به عبد العزيز حيث زاره السلطان وتمت المصالحة بينهما[58].

وبهذه المناسبة أرسل عبد العزيز رسالة إلى الوكيل السياسي أبلغه فيها بالمصالحة مع السلطان، وقال أنه قام بذلك في سبيل مصلحة الدولة، ولأن مصالحته مع السلطان، واجتماع كلمتهما ستقطع الطريق على الخصوم والطامعين في الدولة. وأكد في الرسالة على أن ما دفعه الى هذه المواقف المتشددة تجاه ميش هو مصلحة أخيه السلطان، وتألمه لذهاب أمواله سدىً. وفي

نهاية الرسالة طلب منه أن ينصح السلطان بالسماع له، والأخذ بنصيحته التي هي في مصلحة الدولة، وعدم السماع للوشاة والنمامين الذين يعملون ضده وضد الدولة[59].

نستنتج من هذه الحادثة أن عبد العزيز كان منزعجاً من السلطان لتقديم شخصية من عامة الناس وغير موثوق بها وعلى بعض أصدقاء السلطان في المشورة واتخاذ القرارات، خاصة أنه كان يعتبر نفسه المساعد والداعم الأول للسلطان، وقدم له العديد من الخدمات في سبيل تثبيت حكمه وعرشه. كما أنه لم يكن راضٍ عن أداء السلطان في إدارة شؤون الدولة، وخاصة تكليفه شخصية غير ذي كفاءة للأمور الماليةٍ التي تعد من أهم ركائز الدولة. أما السلطان فيبدو أنه لم يقدر الدور الحقيقي لعبد العزيز، وكان يعتبره مجرد أخ يمكن الاستفادة منه في بعض الأوقات لخدمة عرشه، مع حرصه على أن لا يطلع أي أحد خاصة من أقاربه على أموال الخزينة وكيفية إنفاقها. وبالنسبة للحكومة البريطانية فقد أيدت عبد العزيز ووقفت إلى جانبه تقديراً لعمله الجاد والهام إلى جانب السلطان، ولعدم رضاها عن سياسة السلطان في إدارة شؤون الدولة قبل وبعد قدوم عبد العزيز، ورأت في عبد العزيز شخصية هامة اضطلعت بدور هام في استقرار وتثبيت الأمن في السلطنة، وهو ما كانت تسعى إليه دائماً، وما سيخفف من الأعباء التي كانت تقع على كاهلها في سبيل مساعدة السلطان إذا ما تعرض لأي تهديد أو ثورة أو انقلاب.

عبد العزيز نائباً للسلطان

قام حمود بن سعيد أحد شيوخ قبيلة الوهيبة في 5 تموز 1875 ومعه 700 رجل بمهاجمة مدينة مطرح، مما شكل تهديداً لحياة السلطان وعرشه، وحتى يتجنب مواجهتهم أذن لهم بدخول مسقط للتفاوض معهم. وقد اضطر السلطان أن يعقد اتفاقاً معهم يقضي بتعيين 150 رجلاً منهم، ودفع أجورهم لحراسته وحراسة الحامية العسكرية في مسقط، وأن يتركوا 100 رجل آخرين في مسقط تحت إمرة أخيه عبد العزيز يستخدمهم في حال توجهه إلى الداخل لتهدئة النزاعات الداخلية ومعاقبة المعارضين[60].

أغضب هذا الاتفاق الشيخ حميد بن خليفين، وهو من القبيلة نفسها إلا أنه كان على عداء مع حمود بن سعيد، وقد وجه تهديداً للسلطان في 15 آب 1875 نص على أنه إذا لم يغير حرس الحصون في مسقط فإنه سيهاجمه وينهب المدينة، وهو الأمر الذي دفع السلطان إلى ترك مسقط متوجهاً إلى جوادر التي وصلها في 22 آب 1875، ثم كتب وهو على ظهر سفينته إلى أخيه عبد العزيز معيناً إياه نائباً له، وأن يتولى شؤون الدولة طيلة فترة غيابه[61].

سبق هذا التهديد للسلطان نفور بينه وبين أخيه حول حراسة الحصون التي تشرف على ساحل مسقط كالميراني والجلالي. ففي 10 آب 1875 قام عبد العزيز بزيارة الحصون، وأثناء

تفقده لها وجد عجزاً في قوة الحاميات المدافعة عنها، حيث كان هناك 12 رجلاً في كل واحدة بدلاً من 30، ومن هنا قرر طرد مسؤولي الحراسة لعدم محافظتهم على بقاء العدد الكامل. ولكن السلطان تدخل في الأمر ورغم اقراره بأن الحراسة غير كافية، الا إنه طلب من مسؤولي الحراسة –بدلاً من طردهم- أن يرفعوا عدد قوة الحاميات لتصل إلى عددها الكامل. لم يعجب هذا الإجراء عبد العزيز، وقال إنه إذا لم تنفذ أوامره فسيعتزل عمله إلى جانب السلطان في إدارة شؤون الحكم[62].

وجد السلطان نفسه ضعيفاً أمام شروط أخيه ثم وحيداً أمام التهديد الذي وجهه حميد بن خليفين فقرر ترك مسقط، والذهاب إلى جوادر على الرغم من أن حميد تخلى عن هجومه على مسقط دون معرفة الأسباب[63].

تضمنت الرسالة التي وجهها السلطان إلى أخيه قبل وصوله إلى جوادر، والتي كلفه فيها تولى شؤون الحكم، مجموعة من الشروط التي يجب فيها إنهاء التهديد مع حميد بن خليفين نيابة عنه. وقد وافق عبد العزيز على أوامر السلطان، ولكنه اشترط عليه أن يحقق له مطلبين هما:

الأول: أن تكون عملية صرف الأموال والعطايا من خزينة الدولة (بيت المال) حسب مشورته ورأيه وذلك من إعطاء أو حرمان أو زيادة أو إنقاص في تقدير المبالغ المقررة للعاملين في الحصون والعساكر (الجنود)، وغيرهم من العمال وأبناء الشعب.

الثاني: إتباع تعليماته في كل الأمور المرتبطة بالسياسات الحكومية، بحيث إذا اعتبر أن شيئاً ضاراً بمصلحة الحكومة، ويتطلب عدم الاستمرار فيه أو الانسحاب منه، فينبغي العمل بذلك، وكذلك إذا اعتبر أي شيء يحقق رخاء الدولة فيجب العمل على تحقيقه[64].

وافق السلطان على شروط أخيه[65]، مع منحه سلطه تشمل أرجاء الدولة كاملة عدا جوادر التي احتفظ بها لنفسه، وعلى أن يرسل له مبلغ 1000 دولار شهرياً من ميزانية الدولة ودون انقطاع[66]. ومن الجدير ذكره أن الحكومة البريطانية وافقت على ما تم الاتفاق عليه بين السلطان وأخيه، وأن يتولى عبد العزيز السلطة في مسقط.

بذل عبد العزيز أثناء توليه شؤون الحكم لمدة أربعة شهور جهوداً لحفظ النظام وإدارة شؤون الدولة، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية كتب إلى الشيوخ والأشخاص الأكثر نفوذاً وتأثيراً في عُمان ودعاهم لزيارة مسقط[67]. وبناءً عليه وصل عدد كبير من شيوخ وزعماء أغلب القبائل الهناوية والغافرية إلى مسقط ليقدموا احترامهم وتقديرهم له. وكان من أبرز القادمين الشيخ صالح بن علي زعيم قبائل الهناوية الذي وصل في 1 أيلول 1875، ومعه ما يقارب الـ 500 رجل لحماية مسقط، وقد استقبله عبد العزيز باهتمام كبير ثم عينه مستشاراً له وعهد له بمسؤولية

حماية المنطقة التي تحت سيطرته. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد أغضب بعض الشيوخ والقبائل إلا أن عبد العزيز استطاع أن يمتص غضب معظم المعارضين من خلال تقديم الأموال والعطايا مما جنب ظهور أي ثورات أو اضطرابات في الدولة[68].

وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بجهود عبد العزيز وحسن إدارته لشؤون الدولة، ومد نفوذه إلى معظم المناطق داخل عُمان، ومحافظته على الهدوء، ومنع قيام الاضطرابات، واهتمامه الشديد بالاقتصاد والتصرف المقنن في المالية، إلا أن نقص الأموال كان المشكلة الكبيرة التي واجهها، خاصة أن السلطان ترك الخزينة شبه فارغة. وفي سبيل الحصول على الأموال طالب الحكومة البريطانية أكثر من مرة للحصول عليها، ولكنها كانت تتعذر في معظم المرات. وقد كانت الحكومة مستمرة في دفع المعونة المالية للسلطان تركي في جوادر، وأصدرت تعليمات سرية تنص على أنه في حالة حدوث طارئ ملح في مسقط فإن على عبد العزيز، أن يكتب طلباً لمعونة بريطانية باسم أخيه السلطان تركي، ويعامل الطلب بالإجراءات نفسها التي كان يتم فيها التعامل مع طلب السلطان، وكان هذا مما أعاق عمل عبد العزيز، وأحرج موقفه مع رجال القبائل الذين كانوا يعملون على حماية مسقط وحامياتها[69].

عودة السلطان إلى مسقط

وصل السلطان تركي بشكل غير متوقع وخلسة -لاعتقاده بأن عبد العزيز سيعارض عودته- إلى مدينة مطرح في 13 كانون الأول 1875، واحتل الحصون والبلدة دون مقاومة، وخضع له الحراس والجنود، ثم كتب إلى محمد بن عزان والي مسقط يطلب منه تسليمه المدينة، ولكنه رفض من دون أن يأمر عبد العزيز بذلك. ولما اعتذر الوكيل السياسي عن التدخل بناء على طلب السلطان قام السلطان بجمع ما يقارب 300 رجل لدخول مسقط، وبعد يومين من الاشتباكات المتقطعة مع الحامية، قرر رجال الحامية تسليمها إليه حيث دخلها في 21 كانون الثاني 1876 وسط تظاهرات عامة بالابتهاج والفرح[70].

كان عبد العزيز وقت وصول السلطان إلى مطرح يقوم بزيارة إلى بلدتي بركاء وسمائل لترتيب أمور الحاميات فيهما، ولم يظهر أية مقاومة جدية للتصدي للسلطان. وعلى الرغم من ذكر الوثائق البريطانية أن عبد العزيز حاول أن يحشد عدداً من الرجال للذهاب إلى مسقط إلا أنه لم ينجح في ذلك، وبقي مقيماً في بلدة سمائل دون تحقيق أية نتائج[71].

كان السلطان قد أرسل رسالة إلى الوكيل السياسي في 6 تشرين الثاني 1875 أبلغه فيها برغبته في العودة إلى مسقط لعدم قدرة عبد العزيز على إدارة شؤونها، وخوفاً على حياته ولترحيبه بعودته إذا ما قرر العودة[72]. كما أرسل له رسالة أخرى بعد وصوله إلى مسقط طلب

فيها أن يمنع كل من يحاول الوصول من البدو عن طريق البحر إلى مدينة مسقط، واعتبر أن العسكر الذين حاولوا منعه من دخول مسقط كانوا يعملون بناء على تعليمات من عبد العزيز، وهو ما يؤكد بأن عبد العزيز قد تغيرت أهدافه ونواياه فاستوجب عزله، خاصة أن كل القبائل كانت غير راضية عنه[73].

يمكن أن نستنتج عدة أسباب دفعت السلطان للعودة إلى مسقط، وأهمها:

أولاً: قيام عبد العزيز بتقريب بعض الشيوخ والأشخاص الذين كانوا على خلاف وعداء مع السلطان، وعلى رأسهم الشيخ صالح بن علي -كما ذكرنا سابقاً[74]- ثم استقباله لحاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن خليفة (الأول) في 30 أيلول 1875، وبقائه في ضيافته حتى 24 تشرين الأول 1875، ومغادرته بهدية قدرها 4000 دولار عدا كلفة استضافته التي بلغت 2000 دولار. مع العلم أن سبب العداء يعود إلى وقوف الشيخ زايد إلى جانب الإمام عزان بن قيس في صراعه مع السلطان تركي على السلطة سابقاً.

ثانياً: خوف السلطان من انقطاع المخصصات المالية التي اتفق مع عبد العزيز على إرسالها له شهرياً، لاسيما وأن عبد العزيز لم يستطع إرسال مخصصاته المالية في شهر أيلول بسبب الظروف المالية الصعبة، مما دفع السلطان أن يطلب من الوكيل السياسي مبلغ 5000 دولار لتغطية نفقاته في جوادر.

ثالثاً: عدم الثقة بين الأخوين، وخوف السلطان من قيام عبد العزيز بالاستقلال وعزله عن الحكم.

رابعاً: تحسن صحة السلطان أثناء الشهور التي قضاها في جوادر.

خامساً: طلب بعض شيوخ قبائل الهناوية (وخاصة آل وهيبة) عودته إلى مسقط، على الرغم من أن السلطان قد قربهم إليه، وحقق لهم بعض رغباتهم إلا أنهم عادوا وانقلبوا عليه أملاً في الحصول على مكاسب أكثر من أخيه عبد العزيز، ولما لم يجدوا عند عبد العزيز ما كانوا يطمحون إليه قاموا بدعوة السلطان للعودة إلى البلاد[75].

محاولات عبد العزيز العودة إلى مسقط

لم يتمكن عبد العزيز من العودة سلماً أو عنوة إلى مسقط، وظل يقيم في بلدة سمائل، وكان السلطان يفضل عودته إلى الهند. أما الحكومة البريطانية فقد أبدت أسفها للسلطان عن سوء التفاهم بين الأخوين واحتمالية عودة حالة العداء بينهما مع رغبتها بعدم التدخل في الخلاف الجاري بينهما[76].

في 21 كانون الثاني 1876 أرسل الشيخ صالح بن علي بعد اجتماعه مع عبد العزيز وإطلاعه على أوضاعه السيئة رسالة إلى السلطان عرض فيها مطالب عبد العزيز التي تتمثل في أن يقدم له السلطان مبلغ (500) دولار شهرياً، وان يضع تحت تصرفه حصن سمائل وحصون أخرى على ساحل الباطنة، وتزويده بمبالغ أخرى كنفقات عامة. ولكن السلطان رفض هذا العرض، وأعلن أن مغادرة أخيه شرط لا بد من تنفيذه لإجراء أي تسوية بينهما[77].

أرسل عبد العزيز رسالة إلى الوكيل السياسي في 18 شباط 1876 عبّر فيها عن رغبته في الوساطة البريطانية في الخلاف بينه وبين السلطان، مع الإشارة إلى أنه إذا لم تتدخل الحكومة البريطانية بذلك فإنه سيعتبر نفسه حراً لمعارضة أخيه. جاء رد الحكومة البريطانية بالترحيب والرغبة في أن تتم تسوية الخلاف بينهما بناء على اتفاق متبادل بين الطرفين، ولكن دون تدخل الحكومة البريطانية في ذلك[78].

وبناءً على رغبة الحكومة البريطانية أرسل السلطان والي صحار بدر بن سيف مع قوة عسكرية لاسترجاع حصن سمائل من عبد العزيز، وللتفاوض معه من أجل الوصول إلى تسوية ترضي الطرفين. وقد نجح سيف في المهمة الأولى لموافقة عبد العزيز على تسليم الحصن من دون قتال، ولكنه لم ينجح في الثانية لأن عبد العزيز رفض أية وساطة لا تتم عن طريق الحكومة البريطانية. ولأن السلطان رغب فيها تدخل الحكومة البريطانية في التسوية، وخوفاً من تهديد استقرار الدولة سمحت الحكومة البريطانية لوكيلها السياسي برعاية المصالحة، ونقل الشروط التي يقدمها أي من الطرفين، ولكن دون أي تلميح أو تشجيع أو بيان أن هذه الشروط مقدمة من الحكومة البريطانية أو أنها على استعداد لضمانها[79].

رتب الوكيل السياسي في 19 آذار 1876 للقاء يجمع بين عبد العزيز وممثل السلطان الوزير سعيد بن محمد الذي أعطاه السلطان صلاحيات كاملة، ولكن عبد العزيز رفض أن يتفاوض مع الوزير مما دعا الوكيل السياسي الى نقل الشروط المقدمة من السلطان التي تتمثل في رغبته بعودته إلى الهند مع صرف معاش تقاعدي يبلغ (500) دولار شهرياً، ولكن عبد العزيز صرّح عن نيته بعدم الرغبة في ترك عُمان، وتفضيله البقاء فيها، وهو ما أدى إلى فشل اللقاء، وعودة عبد العزيز إلى بلدة سمد[80].

وفي 14 نيسان أرسل الشيخ صالح بن علي رسالة إلى السلطان تركي أعرب فيها عن قبول عبد العزيز لمعاش تقاعدي قدره (500) دولار لكي يقيم في الهند بشرط أن يكون دفعه من خلال الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من موافقة الحكومة البريطانية بناء على طلب السلطان على شرط عبد العزيز إلا أن السلطان لم يتلق منه أي رد بالموافقة أو التعهد للقيام بذلك، وعزا الوكيل

السياسي ذلك إلى رغبة عبد العزيز في إطالة المفاوضات والمناقشات لأنه ما زال متعلقاً بإجراء مصالحة للبقاء في عُمان[81].

وفي آب 1876 قدم الشيخ صالح بن علي عرضاً للسلطان يقضي بالسماح لعبد العزيز أن يقيم في بلدة السيب أو أي بلدة لا يوجد بها حصن، ولا تتوافر فيها شروط العمل ضد السلطان. ولأن السلطان كان يشترط ضرورة مغادرة أخيه لعُمان دبر له مكيدة، في شهر أيلول تقضي بأن يقوم شيوخ قبيلة الحبوس[82] القاطنين في بلدة سمد بزيارة للسلطان، وبمجرد وصولهم يقوم السلطان باعتقالهم بحجة تعاونهم مع عبد العزيز، وتآمرهم معه ضد السلطان، ثم تطلب القبيلة من عبد العزيز أن يغادر عُمان كشرط من السلطان لإطلاق سراح شيوخهم. ولكن هذه الخطة لم تنجح لأن السلطان أعطى مبلغ (500) دولار مقدماً لشيوخ القبيلة كدفعة أولى على أن يستوفى المبلغ بعد اكتمال الخطة، ولكنهم لم ينفذوها مكتفين بالمبلغ الذي حصلوا عليه[83].

ظل عبد العزيز يعيش فقيراً في بلدة سمد وكان يعاني من قلة المال لأن السلطان كان يرفض أن يقدم له أي إعانة مالية ما دام يقيم في عُمان. وقد كان ذلك دافعاً لعبد العزيز أن يفكر في تنظيم ثورات ضد السلطان. ففي بداية شهر تشرين الأول 1877 انتقل إلى منطقة جعلان التي تقطنها قبيلة بني بوحسن أملاً في دعمهم لمهاجمة مدينة صور، ولكنه لم ينجح في الحصول على الدعم الكافي فعدل عن المحاولة[84].

وفي شهر كانون الأول 1877 حاول الشيخ حمود بن سعيد من شيوخ قبيلة الحرث[85] أن يصل إلى تسوية بين الأخوين حيث أرسل رسالة إلى السلطان يبدي فيها رغبته في التوسط بينهما. وقد طلب السلطان من الوكيل السياسي القيام بالمهمة، ولكن المفاوضات فشلت لرفض عبد العزيز الإقامة في الهند، وإعلانه بأنه سيعش ويموت في عُمان. وهو الشرط الذي لم يقبل به السلطان، كما لم يقبل إرسال أية معونة أو مخصصات مالية لأخيه ما لم يغادر عُمان[86].

كانت المحاولة الأقوى من قبل عبد العزيز ضد أخيه السلطان في شهر تموز 1878 حيث تحالف مع بعض قبائل الهناوية في المنطقة الشرقية، وجمع ما يقارب 300 رجل وتوجه بهم إلى بلدة سمائل وفي نيتهم التوجه إلى مسقط. خشي السلطان من هذا التحرك، وطلب من الوكيل السياسي العقيد مايلز إيقاف هذه الحملة، وخوفاً على المصالح البريطانية في مسقط تدخل الوكيل السياسي وأرسل رسالة إلى عبد العزيز عبر فيها عن أسفه لانضمامه إلى مجموعة من المتمردين الذين يسعون إلى خراب مسقط، وسفك الدماء، وممارسة السلب والنهب، في حين أن الحكومة البريطانية تسعى إلى تحقيق السلام والرخاء للشعب العُماني، وقال أن الحكومة البريطانية

مستاءة من هذا العمل، ولن تقبل به، ونصحه في نهاية الرسالة بعدم المغامرة بصداقته مع الحكومة البريطانية التي ستغضب إذا ما نفذت الحملة، وتحمّله المسؤولية في حال استمر في خطته[87].

رد عبد العزيز على رسالة الوكيل السياسي برسالة مطولة عرض فيها مساوئ حكم أخيه السلطان للشعب العُماني وأشار إلى حالة الظلم والشغب والثورات المتلاحقة ضده في جميع أنحاء عُمان ثم تطرق إلى فترة عمله إلى جانب السلطان التي سعى من خلالها إلى تحسين أوضاع البلاد، ورفع الأذى والظلم عن الناس حتى شعروا بالرخاء والأمان. وفي ختام الرسالة بين أن أهل عمان يعارضون حكم أخيه وأن لديه رغبة في التقدم نحو مسقط لعزله، وأنه إذا لم يقم بقيادتهم فإنهم سيجدون غيره للقيام بهذا العمل، ومن هنا فإن على الحكومة البريطانية أن تساعده، أو تكف عن التدخل، وتعمل على نقل رعاياها حتى لا يتعرضوا للأذى[88].

دفعت عدم استجابة عبد العزيز لمطالب السلطان والحكومة البريطانية أن يبعث السلطان قوة عسكرية بقيادة إبنه فيصل وبصحبته 300 رجل لمواجهة عبد العزيز في بلدة سمائل، ومنع تقدمه إلى مسقط، وفي 2 آب 1878 وقعت مواجهة بين الطرفين أسفرت عن مقتل خمسة رجال من قوات عبد العزيز وأنهى فيصل المسألة لصالح السلطان من خلال تقديم رشوة بمبلغ 1000 دولار للثوار، مما دفعهم للعودة إلى المناطق التي جاءوا منها، في حين عاد عبد العزيز إلى بلدة سمائل[89].

جهود عبد العزيز الأخيرة لعزل السلطان

نعمت عُمان بعد ثورة عبد العزيز الأخيرة وحتى أواخر عام 1881 بفترة من الهدوء والاستقرار، خاصة لعدم قيام أية محاولة للهجوم على مسقط أو عزل السلطان من قبل عبد العزيز الذي أصبح بعد ثورته الأخيرة يفتقد إلى الموارد المالية والتجمعات القبلية الداعمة له.

جدد عبد العزيز تحركاته ضد السلطان في شهر كانون الثاني 1882. ففي 9 كانون الثاني قاد تحالفاً مكوناً من إبراهيم بن قيس، والشيخ صالح بن علي، وحمود الجحافي للهجوم على مسقط، والإغارة على الباطنة وصور في الوقت ذاته. وقد بين عبد العزيز في رسالة إلى المقيم السياسي في الخليج العربي أن الدافع لهذه الحركة يعود إلى ضعف حكم السلطان، وعدم جدارته في إدارة الدولة، وحالة السخط السائدة بين الناس ضده، خاصة بعد قراره الأخير بفرض رسم بقيمة 5% على كل المنتجات والبضائع التي تصل إلى مدينتي مسقط ومطرح من المناطق الداخلية في عُمان، سواء كانت تلك البضائع للاستهلاك الداخلي أم للتصدير إلى الخارج. وفي

نهاية الرسالة طلب عبد العزيز من المقيم السياسي أن يبلغ الوكيل السياسي في مسقط باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الرعايا البريطانيين قبل حدوث الهجوم[90].

لم ينجح مخطط عبد العزيز في الهجوم على مسقط وعزل السلطان لأن المقيم السياسي أرسل رداً قوياً إلى عبد العزيز بين فيه أن الحكومة البريطانية ومن خلال العلاقات القائمة بينها وبين السلطان ترفض أي هجوم على مسقط لأنه يعارض مصالح الحكومة البريطانية والتزاماتها[91].

بعد هذا الفشل كرر عبد العزيز المحاولة مرة أخرى في العام نفسه، ففي 22 حزيران تحالف مع الشيخ حمود الجحافي وجمعا قوة مكونة من 200 رجل وقررا احتلال مدينتي مطرح ومسقط. ورغم جهود السلطان وتدخل الوكيل السياسي لثنيهما عن تلك الرغبة إلا أنهما رفضا. مما دفع السلطان لإرسال قوة إلى مطرح لتعزيز الدفاع عنها، ثم قيام الحكومة البريطانية بإجلاء رعاياها، وإرسال السفينة عرب (H. M. Arab) إلى ساحل المدينة لحمايتها. ولما وصلت قوات عبد العزيز وحمود إلى بلدة الوطية –التي تبعد 3 أميال عن مطرح- عدل حمود عن فكرة الهجوم، وأرسل رسالة إلى السلطان أبلغه فيها عن رغبته في عقد صلح وتسوية بين الطرفين. وقد استطاع حمود بعد مفاوضات مع السلطان في 27 و 28 حزيران أن ينتزع منه شروطاً قضت أن يدفع السلطان مبلغ 200 دولار كمنحة لعبد العزيز و50 دولاراً للشيخ صالح بن علي، في حين اكتفى لنفسه بما قدمه له السلطان من المال والطعام بعد المفاوضات. وأخيراً أذن له السلطان بزيارة مسقط كل عام، وبرفقة 40 رجلاً من أتباعه للحصول على العطايا السنوية[92].

كانت المحاولة الأكثر خطورة ضد السلطان هي التي قادها عبد العزيز مع الشيخ صالح بن علي وأدت إلى مواجهات عسكرية بين الطرفين. ففي 19 تشرين الأول 1883 أرسل عبد العزيز رسالة إلى الوكيل السياسي طلب فيها إجلاء الرعايا البريطانيين عن مديني مسقط ومطرح لنيته الهجوم عليهما. وقد رد الوكيل السياسي بمعارضة الحكومة البريطانية لمثل هذا العمل، وعرض عليه توسط خيرة ضباطه بينه وبين السطان.

لم يقبل عبد العزيز بالوساطة[93]، وقام في 21 تشرين الأول بشن ثلاث هجمات متزامنة ومباغتة على ثلاثة أماكن في المدينة[94]، وكادت المحاولة أن تنجح في الدخول إلى المدينة[95] لولا أن الحامية العسكرية لمدينة مسقط كانت متيقظة، وقامت بإطلاق نار كثيف على المهاجمين وصدتهم عن تسلق أسوار المدينة، ولما حاول عبد العزيز بعد إعادة تجميع قواته الهجوم مرة أخرى ردت الحامية بإطلاق النار بكثافة عليهم مما أجبرهم على الانسحاب إلى بلدة روي التي كان ينتظر فيها الشيخ صالح بن علي[96].

نجح السلطان في الاستعدادات التي اتخذها فور علمه بنية أخيه الهجوم على مسقط حيث وضع قواته في حالة تأهب، ووزع القوات والأسلحة وتفقد بنفسه كل مواقعها، ثم أرسل رسائل إلى القبائل الغافرية المؤيدة لنصرته. ثم قام الوكيل السياسي بناءً على طلب من السلطان بتقديم الدعم الكامل من خلال قيام السفينة البريطانية فيلومل (H. M. S. Philomel) بقصف مواقع الثوار لإعاقة تقدمهم، ومنع تكرار الهجوم على مسقط ومطرح. واستمر القصف على المناطق التي تتجمع فيها قوات عبد العزيز لمدة يومين متتاليين، مما كان له أكبر الأثر في انسحاب الشيخ صالح بن علي بعد أن خلفوا سبعين قتيلاً ومثلهم من الجرحى[97].

كانت هذه المرة الأولى التي تستخدم فيها الحكومة البريطانية القوة العسكرية لحماية السلطان في النزاع الدائر بينه وبين عبد العزيز وقادة المعارضة. وقد برر الوكيل السياسي هذا التصرف بعدد من الدوافع أهمها:

أولاً: عدم قدرة السلطان على الصمود وحده، خاصة أن صحته كانت في وضع غير مستقر، ويتوقع موته الذي قد يحدث اضطرابات في البلاد.

ثانياً: طلب السلطان الرسمي من الحكومة البريطانية مساعدته، مما استوجب تقديمها له، لاسيما وأن السلطان ظل على ولائه للحكومة البريطانية، واستلزم بجميع تعهداته تجاهها.

ثالثاً: توقع السلطان الحصول على الدعم من الحكومة البريطانية، وأنه في حال عدم تقديم الدعم له سيفهم أن الحكومة البريطانية تدعم بالسر عبد العزيز، وأن السلطان خسر رضى الحكومة البريطانية.

رابعاً: حماية مصالح الحكومة البريطانية في مدينبي مسقط ومطرح التي تمسك بمقاليد التجارة فيهما، خاصة أن ثروات التجار من الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم تقدر بمئات الآلاف من الدولارات[98].

كان من النتائج التي ترتبت على التدخل البريطاني العسكري عجز عبد العزيز والمعارضة القبلية عن تكرار عمليات الهجوم على مدينة مسقط وعقد التحالفات ضد السلطان. اذ تبين لهم من خلال هذا التدخل أن الحكومة البريطانية أصبحت جادة في حماية السلطان ومصالحها، ولن تسمح لأي محاولة للمساس بأمن الدولة أو حياة السلطان، وحتى ولو كان الفعل من قبل أخي السلطان نفسه.

ولقد جاء هذا التوجه الجديد للحكومة البريطانية بعد أن أرسل المقيم في الخليج العربي رسالة إلى الحكومة البريطانية في الهند اقترح فيها تبني موقف واضح فيما يتعلق بالهجمات على مسقط ومطرح، وبضرورة إبلاغ عبد العزيز وغيره من قادة الثوار بأنه حتى في حالة نجحوا في

السيطرة على المدينتين مؤقتاً، فإن الحكومة البريطانية ستعمل على إقصائهم وإعادة السلطان تركي[99].

أصبحت الخطوات التي اتخذها الوكيل السياسي في دعم السلطان سياسة جديدة تتبعها الحكومة البريطانية مع كل حركات المعارضة. وأصدرت الحكومة البريطانية في الهند تعليمات جديدة للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تضمنت تخويله إعلام السلطان عن خصومه في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، وبأن الحكومة البريطانية قررت نصرته، وتقديم الدعم له في درء الاعتداءات عن السلطنة طوال فترة حياته، ولكن على السلطان أن يدرك أن هذا الدعم سيكون له وحده، ولن يسري بالضرورة على أولاده أو ورثته أو خلفائه من بعده، وذلك لأن سياسة الحكومة البريطانية المعلنة حيال مسقط ستبقى عدم التدخل في الصراعات على الحكم أو الإدارة الداخلية للبلاد. وقد أعلنت الحكومة البريطانية هذا التعهد في احتفال أقيم في 13 تموز 1886 بمناسبة تكريم السلطان تركي والإنعام عليه بأحد أوسمة الحكومة البريطانية في الهند[100].

نهاية العلاقة بين الأخوين

اتسمت الفترة بين 1885 و1888 بعدم قدرة عبد العزيز على تحقيق رغباته ضد السلطان، خاصة بعد الإجراءات البريطانية الأخيرة لحماية السلطان وعرشه من أية معارضة من قبل الشعب العُماني. ومن هنا لم يقم بأية محاولات جادة ضد السلطان، وفي شهر كانون الثاني 1885 طلب وساطة الوكيل السياسي العقيد مايلز بينهما، ولكن السلطان لم يوافق على شرطه الذي يطالب فيه بسداد ديونه تامة، في حين وافق على أن يمنحه 500 دولار فقط كمرتب شهري للإقامة في الهند[101].

ولأن الحكومة البريطانية منحت الوكيل السياسي في مسقط الصلاحيات لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بخصوم السلطان، وحماية الرعايا البريطانيين رفض الوكيل السياسي فكرة سفر السلطان إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج في شهر تموز 1885 حيث أشار الوكيل السياسي على السلطان بعدم مغادرة البلاد، لأن مغادرته قد تعطي الفرصة لأخيه عبد العزيز أو إبراهيم بن قيس أو الشيخ صالح بن علي أو غيرهم لإشعال نار الاضطرابات والحرب في عُمان بعد مغادرته، وستصبح عُمان كلها فريسة للحرب الأهلية والفوضى التي سيعجز أولاده الصغار عن الوقوف في وجهها. وبناءً على هذه النصيحة وافق السلطان على إلغاء الرحلة[102].

كما طلب الوكيل السياسي من السلطان في شهر آذار 1886 أن يوجه رسالة قاسية وشديدة اللهجة إلى عبد العزيز بعد أن أرسل رسالة إلى وزير السلطان سعيد بن محمد يعرض فيها عليه مكافأة كبيرة إن وقف إلى جانبه وتحالف معه ضد السلطان[103]. كما كان الوكيل السياسي وراء منع عبد العزيز حضور الاحتفال الذي أقيم في 13 تموز 1886 لتكريم السلطان والإنعام عليه بوسام شرف "Insignia of the G. C. S. I.". فقد وجه السلطان دعوة لأخيه لحضور الاحتفال مع تقديم الأمان له، ولما اشترط عبد العزيز أن يكون عهد الأمان من الحكومة البريطانية رفض الوكيل السياسي طلبه، ولم تقدم له الدعوة[104].

توفى السلطان تركي في 3 حزيران 1888 ولم تجر أي محاولة للتقريب أو الصلح بين الأخوين، وبقي الأخوان على حالة من العداء وعدم الثقة، وظل عبد العزيز يقيم في عُمان أثناء حكم السلطان فيصل بن تركي (1888-1913)، ولم يشكل عليه أي خطر حقيقي أو يهدد سلطته إلى أن قرر مغادرة عُمان في شهر حزيران 1890 إلى مدينة بومباي بالهند التي وصلها في 31 حزيران وظل يقيم فيها حتى وفاته عام 1907.

الخاتمة

خرج هذا البحث بمجموعة من النتائج والحقائق التاريخية والمعرفية التي تضاف إلى تاريخ عُمان بشكل عام، وعهد السلطان تركي (1871-1888) بشكل خاص، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- لم يكن لدى السلطان تركي في بداية حكمه رغبة في أن يقيم أخوه عبد العزيز في عُمان، وإنما فضل بقاءه خارجها مع تقديم الدعم المالي له، وذلك خوفاً من أن يشكل خطراً عليه وعلى عرشه. وقد بدأ الخلاف بينهما عندما أصر عبد العزيز على مغادرة الهند، وقيامه باحتلال مدينة جوادر التابعة لسلطة السلطان. وعلى الرغم من فشل عبد العزيز في تحقيق أهدافه والقبض عليه، وسجنه من قبل السلطات البريطانية عندما حاول دخول عُمان إلا أن تحركاته ظلت تشكل قلقاً وخوفاً للسلطان.
- حاول عبد العزيز أن يوسط الحكومة البريطانية لدى السلطان في سبيل السماح له بالعيش والإقامة داخل عُمان، ولكن السلطان ظل رافضاً إلى أن قام هو شخصياً بطلبه للعمل إلى جانبه عام 1874، وذلك لعجزه عن إدارة شؤون الدولة، خاصة بعد اعتلال صحته، وكثرة الحركات والتمردات القبلية ضده.

- تجاوز عبد العزيز خلافاته السابقة مع السلطان، وعمل بإخلاص إلى جانبه، وساعده في إدارة شؤون البلاد، والتصدي لكل المحاولات القبلية التي سعت إلى تهديد الأمن والاستقرار فيها. وقد أعجبت الحكومة البريطانية بأدائه، ورغبت في بقائه إلى جانب السلطان، خاصة وأن أمن عُمان واستقرارها كان يخدم مصالحها.
- لم تستمر علاقة الود والإخلاص بين الأخوين، وظهرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى سوءها، وكان على رأسها، عدم تقدير السلطان لأخيه، وتقديم شخصية من العامة عليه (ميش) وعلى كل المستشارين والموظفين العاملين في خدمته. إضافة إلى الخلاف حول الحاميات وكيفية تسليحها في مدينة مسقط، وأخيراً محاولات السلطان مغادرة الدولة خوفاً على عرشه.
- إن استمرار التمردات القبلية ضد السلطان، وشعوره بضعفه أمام أخيه عبد العزيز دفعه إلى أن يغادر عُمان إلى مدينة جوادر في عام 1875، ثم يترك أخاه وحيداً في إدارة شؤون الدولة، ويعينه نائباً له أثناء فترة غيابه. ولكن هذا المنصب لم يدم له إذ سرعان ما عاد السلطان إلى مسقط لعدم رضاه عن الإجراءات التي قام بها عبد العزيز أثناء غيابه، ولخوفه من أن يؤدي استمرار غيابه إلى فقدان مصادره المالية، وظهور أطماع عبد العزيز في السلطة حسب اعتقاده.
- اتسمت العلاقة بين الأخوين في السنوات اللاحقة بحالة من العداء والشقاق، فلقد حاول السلطان أن يبعد عبد العزيز عن عُمان بشكل نهائي، وطلب من الحكومة البريطانية مساعدته في ذلك. أما عبد العزيز فقد أصر على البقاء في عُمان سلماً من خلال إجراء المصالحة مع أخيه وبالقوة من خلال قيادته واشتراكه في بعض الحملات العسكرية التي هاجمت مسقط وحاولت عزل السلطان، والتي كان أخطرها ما حدث في عام 1883.
- كانت سياسة الحكومة البريطانية المعلنة تقضي بعدم التدخل في شؤون الأسرة الحاكمة خاصة وشؤون عُمان عامة. ومن هنا قصرت دورها على تقديم النصح والمشورة إذا ما طلبت منها. وبرغم هذه السياسة المعلنة إلا أننا نجد من خلال متابعة العلاقة بين السلطان تركي وأخيه عبد العزيز أن الحكومة البريطانية كانت تتدخل بشكل حقيقي ومتواصل حرصاً على مصالحها. وعلى هذا الأساس وافقت على قدوم عبد العزيز إلى مسقط، ثم اعترضت أي محاولة منه لتهديد الأمن والاستقرار في الدولة، ومنعته بالقوة أكثر من مرة تنفيذ تهديداته ضد السلطان إلى أن أصدرت إعلاناً في عام 1886 يقضي بمنع أي جهة أو طرف في عُمان تهديد عرش السلطان وأمن دولته.
- إن التقييم العام للعلاقة بين الأخوين وكما تبين من الدراسة يشير إلى أن الأخوين قد تأثرا بطبيعة المرحلة التاريخية السابقة من عهود التنافس والصراع على السلطة في

عُمان، ومن هنا لم تكن علاقاتهما ودية وخالصة من القلب. وأن حالتا الوفاق أو الخلاف كانت حسب المصالح، وما تقتضيه الظروف والحاجة.

The relationship between Sultan Turki bin Sa'id and his brother 'Abdal-'Aziz bin Sa'id, and the British position – 18881toward this relationship 187 Documentary study in the history of Oman

Thabet Ghazi Al-Omari, *Faculty of Arts, Dept. of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan*

Abstract

This study aims to investigate the relationship between Sultan Turki bin Sa'id and his brother 'Abdal-'Aziz bin Sa'id of Oman, and the British position toward this relationship among the period between 1871 – 1888.

Historically, the relationship between the two brothers went through three main stages. The first stage started in 1872 and lasted until 1874. At this phase 'Abdal-'Aziz tried to stir up troubles in the Sultanate in an attempt to return to Oman. In the second stage between 1874 and 1875, the Sultan asked his brother to come to Muscat, and asked him to work with him and help him in managing the state's affairs then to become his deputy. In the last stage between 1875 and 1888, the Sultan decided to panish and expel his brother from Oman; while, 'Abdal-'Aziz was allying with Omani tribes in order to strip his brother from his powers and to occupy Muscat.

The British Government policy role was based on non – interference in the royal family affairs. Therefore, its role was limited giving advice and peace- making if it was asked to do so. In 1886, Britain issued a declaration against any tribe threatening the Sultanate, the Sultan, and the state.

قدم البحث للنشر في 2014/5/27 وقبل في 2014/10/20

الهوامش:

(1) للإطلاع والمعرفة عن هذه القبائل، انظر: س. ب. مايلز، الخليج العربي بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، 1983، ص 251-274، وجورج رنس، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، بورسعيد، مكتبة الثقافة الدينية، 2003، ص 121-171، وسيقوم الباحث بتقديم بعض المعلومات عن هذه القبائل والشخصيات حسب ورودها في البحث.

(2) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997، ص 141، ومديحة أحمد درويش، سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جدة، دار الشروق، 1982، ص130، وحسين عبيد غانم غباش، عُمان الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة انطوان حمصي، بيروت، دار الجديد، 1997، ص237.

(3) Records of Oman 1867-1947, Vol.: 2, Historical Affairs 1871-1913, edited by R. W. Bailey, England, Redwood Burn Ltd., 1988. R.O وسيشار إليه بـ

(4) جوادر: مدينة ساحلية في جنوب غرب إقليم بلوشستان الباكستاني، وقد كانت منطقة جوادر تابعة لعُمان حتى عام 1958.

(5) ج. ج. لوريمر، دليل الخليج-القسم التاريخي، الجزء الثاني، ترجمة قسم الترجمة بمكتبة صاحب السمو أمير دولة قطر، الدوحة، د.ت، ص 762-763.

(6) شهبار: مدينة ساحلية في أقصى جنوب شرق إيران.

(7) المرجع نفسه، ص933.

(8) المرجع نفسه، ص764.

(9) R. O., continuation of narrative of Muscat affairs, June 1873 to 31 December 1892, proposed departure from Bombay of Syud Salim and Abdool Azeez, p. 30

(9) سالم بن ثويني: تولى منصب السلطان في عام 1866، واعترفت به الحكومة البريطانية كسلطان لُعمان في 10 أيلول 1866. وقد استمر حكمه سنتين حيث

عزله الإمام عزان بن قيس، ولجأ إلى مدينة بندر عباس الإيرانية في تشرين الأول 1868. حاول سالم أن يستعيد عرشه ولكنه لم يتمكن من ذلك، ولما تولى عمه السلطان تركي العرش عاد إلى عُمان، وحاول أن يستعيد السلطة من عمه، وبتدخل من الحكومة البريطانية بناءً على طلب من السلطان تركي غادر عُمان إلى الهند في كانون الثاني 1872. بعد ذلك حاول العودة إلى مسقط أكثر من مرة، وتهديد السلطان تركي إلى أن تم القبض عليه من قبل القوات البريطانية في البحر في تشرين أول 1875، ونقل على أثرها إلى مدينة كراتشي حيث سجن في حصن حيدر أباد، وظل محبوساً إلى أن توفي بمرض الجدري في 1876/12/7.

(10) تضمنت الوثائق البريطانية الدولار كعملة مستخدمة في حين كانت الروبية والريال النمساوي أكثر استخداماً.

(11) R. O. continuation of narrative of Muscat affairs, June 1873, to July 1874,proceedings of Syud Abdool Azeez and Syud Salim, p. 46.

(12) Ibid., p. 46.

(13) باسني: ميناء في جنوب إقليم بلوستسان الباكستاني، وإلى الشرق من مدينة جوادر.

(14) Ibid., p.p. 46, 47. ولوريمر، المرجع السابق.

(15) Ibid., p. 47.

(16) السند هو أحد أقاليم باكستان، ويقع في أقصى الجنوب الشرقي، وعاصمته مدينة كراتشي.

(17) Ibid., p.p.46, 47.

(18) Ibid., p. 47. 938 ولوريمر، المرجع السابق، ص937،

(19) Ibid., p. 49.

(20) Ibid., p. 49.

(21) Ibid., p. 49. 765 ولوريمر، المرجع السابق، ص

(22) Ibid., p.p. 49, 50.

(23) Ibid., p. 50.

(24) Ibid., p. 51.

(25) Ibid., requests preferred by Abdool Azeez in connection with his detention at Kurrachee, p. 51.

(26) Ibid., p. 52.

(27) Ibid. , p.52.

(28) Ibid., p. 52.

(29) Ibid., Toorkee's position generally in the opening months of 1874. Abdool Azeez return to Muscat in May 1874, p. 75.

(30) أصيب السلطان تركي في عام 1873 بنوبة قلبية حادة كادت أن تقضي على حياته، وبعد عام 1873، أصيب بنوع من الشلل جعله يسير على عكازين مما أفقده قوته ونشاطه. روبرت جيران لاندن، عُمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، 1984، ص 380.

(31) Ibid. p. 75.

(32) Ibid. p. 75.

(33) Ibid., p.p. 75, 76.

(34) Ibid., conditions and under Abodool Azeez was allowed to return Muscat p. p. 78, 79.

(35) Ibid., p.p. 79.

(36) Ibid., p. 79.

(37) R. O. continuation of narrative of Muscat affairs from July 1874 to July 1875, allowance to Syud Abdool Azeez during his residence at Muscat, p.89.

(38) آل وهيبة: تعد قبيلة آل وهيبة من القبائل الهناوية البدوية القوية في المنطقة الشرقية، ويعمل معظم أفرادها بالرعي، وثروتهم الأساسية تعتمد على الثروة الحيوانية، ومن شيوخهم الآخرين منصور بن ناصر، وحميد بن خليفين، وسلطان بن ناصر. مايلز، المرجع السابق، ص 271، 272، ورنس، المرجع السابق، ص 165، 166.

(39) Ibid., continuation of narrative of Muscat affairs from June 1873 to July 1874, p. 79.

(40) إبراهيم بن قيس: هو شقيق الإمام عزان بن قيس، الذي عزله السلطان تركي، ومن هنا كانت علاقاته غير ودية مع السلطان، وحاول أكثر من مرة بنفسه وبالتحالف مع القبائل الأخرى من أجل عزل السلطان، وكان مقر إقامته في مدينة صحار غالباً.

(41) آل سعد: قبيلة حضرية هناوية تنقسم إلى ستة فخوذ، ويسكنون ساحل الباطنة، ويعملون بزراعة التمر والقمح. مايلز، المرجع السابق، ص 269.

(42) ولمعرفة المزيد حول الحركة انظر:

Ibid., further proceeding of Ibrahim bin Ghais, his revolt and capture of Mesnaah in March 1874. Blunder of British subjects and measures taken for payment of compensation, p.p. 65-70 .

(43) Ibid., continuation of narrative of Muscat affairs from July 1874 to July 1875, measures taken to effect recovery of indemnity due by yal Saad, p.p. 80, 81.

ولوريمر، المرجع السابق، 775.

(44) Ibid., payment of the indemnity by the Yal Saad, p.p. 83, 84.

(45) لم تنجح وساطة السلطان في حل النزاع بين الطرفين، وانتهى الخلاف بين القبيلتين بتدخل ووساطة داخلية من القبائل نفسها.

(46) Ibid., further dissensions between the Hinawee and Ghafiree tribs., p.p. 86, 87.

(47) Ibid., position and prospects of Syud Toorkee at the commencement of 1875, p.104, 771ولوريمر، المرجع السابق، ص.

(48) Ibid., p. p. 104, 105.

(49) Ibid., p. 105.405 ،404ولاندن، المرجع السابق، ص

(50) بني بوحسن: قبيلة هناوية حضرية كانت تستقر في منطقة جعلان إلى الجنوب من مسقط، ويعمل أفرادها بالزراعة، ومن شيوخها علي بن راشد، وراشد بن عامر، انظر: رنس، المرجع السابق، ص142. ومايلز، المرجع السابق، ص253، 254.

(51) Ibid., disturbance at Muscat and flight of Syud Toorkee on board a vessel in Muscat Harbour, p. 106.

(52) Ibid., p. p. 106, 107.

(53) Ibid., wish of Syud Toorkee to abdicate, p. 107.

(54) Ibid., p. 108.

(55) Ibid., quarrel between his Higness Syud Toorkee and Syud Abdool Azeez. p. 109.

(56) Ibid., p. 110.

(57) Ibid., p.110.

(58) Ibid., p. p.110, 111.

(59) Rulling Families of Arabia, Sultanate of Oman: the Royal Family of Al Bu Sa'id, Vol.: 1, edited by A. del. Rush, England, Redwood, 1991, letter from Abd al- Aziz b. Sa'id to Miles, 4/7/1875, p. 409. (R.F.A) وسيشار إليه بـ

(60) R.O., Ibid., Syud Toorkee again expresse a wish to obdicat. Orders of government in regard to aid to be afforded to Syud Toorkee. p. p. 112, 113.

(61) Ibid., further estrangements between Syud Toorkee and Abdul Azeez. Bedaweens threaten to attack Muscat. Syud Toorkee finally resolves on ritiring to Gwadur. Abdool Azeez assumes management of Muscat administration p. 116. ولوريمر، المرجع السابق، ص770.

(62) Ibid., p.118.

(63) Ibid., p. 119.

(64) R. F. A., letter from Sayyid 'Abd al- 'Aziz b. Sa'id to Turki b. Sa'id, p.420. 16/8/1875.

(65) R. O. Ibid, conditions agreed to between Syud Toorkee and Abdool Azeez for the government of Muscat, p. 117.

(66) Ibid., subsidy question. Toorkee's allowance while at Gwadar, and extent of Abdul Azeez jurisdiction, p.p. 119, 120.

(67) Ibid., Syud Abdool Azeez's administration, p. 120.

(68) R.O., continuation of narrative of Muscat affairs – August 1825 to December 1880, Abdul Aziz's administration, p.p. 121, 122.

(69) Ibid., p.p. 121,123. 778 ،ولاندن، المرجع السابق، ص776

(70) Ibid., return of Sayyid Turki to Muscat, p.p. 124, 127. ولوريمر، المرجع السابق، ص778 ولاندن، المرجع السابق، 392.

(71) Ibid., p. p. 124, 127, 129, 130.

(72) Ibid., p. 127.

(73) موسوعة عمان- الوثائق السرية، المجلد الأول، إعداد وترجمة محمد عبد الله الحارثي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، وثيقة (75) رسالة من السلطان تركي إلى الوكيل السياسي في مسقط العقيد مايلز (R/15/6/8)، ص1211.

(74) لاندن، المرجع السابق، ص392.

(75) نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، الجزء الثاني، د.م، زاهر زهير، 1993، ص291.

(76) Ibid., Sayyid Turki's resumption of the government: attitudes of Sayyid Turki and Sayyid Abdul Aziz towards each other, p. 129.

(77) Ibid., negociation for an arrangement between Sayyid Turki and Syyid Abdul Aziz, p. 130.

(78) Ibid., p.131.

(79) Ibid., p. 131.

(80) Ibid., p. 132.

(81) Ibid., p.132.

(82) الحبوس: قبيلة إباضية هناوية حضرية، وكانوا يسكنون في المنطقة الشرقية، وكانوا في بداية الأمر بدواً إلى أن استقروا وعملوا بالزراعة وتربية الإبل. مايلز، المرجع السابق، ص 257.

(83) Ibid., Sayyid Abdul Aziz, p. 139.

(84) Ibid., Sayyid Abdul Aziz removes from Semed to Jaalan, p. 161.

(85) الحرث: قبيلة إباضية هناوية حضرية، وهي واحدة من أغنى وأكثر القبائل نفوذاً وتسكن في الجزء الشرقي من عُمان. ويعمل أفرادها في التجارة والزراعة ومن أبرز شيوخهم الشيخ صالح بن علي. مايلز، المرجع السابق، ص258، ورنس، المرجع السابق، ص140، 141.

(86) Ibid., efforts were made by the principle Shaikhs of Beni Bu Ali, and Shaikh Hamid bin Said of El Harth, to bring about an arrangement between the Sultan and Sayyid Abdol Aziz, through the political Agent's mediation, p. 162.

(87) Ibid., p.p. 162, 163.

(88) موسوعة عُمان، المرجع السابق، وثيقة رقم (77)، رسالة من عبد العزيز إلى الوكيل السياسي العقيد مايلز، ص 1215، 1216.

(89) Ibid., p.p. 164, 165.

(90) R. O. continuation of narrative of Muscat affairs, 1st January 1881 to 31st December. 1884, coalition of Sayyid Abdul Azeez, Sayyid Ibrahim bin Kais, Shaikh Salih bin Ali, and Hamood el Jahafi against Sayyid Turki, p. 181.

(91) Ibid., p. 181.

(92) Ibid., Sayyid Abdul Azeez and Hamood el Jahafi besiege Mattrah and exact terms from Sultan, p. p. 182, 183.

(93) Ibid., siege and assault of Maskat by El Sharkiyeh rebels undder Sayyid Abdul Azeez and Shaikh Salah bin Ali, p. p. 186-187.

(94) كان السلطان قد عهد إلى شيخ قبيلة الرحبانيين سعود بن حمد حماية الممرات الموصلة إلى مسقط من الداخل، ولكن الشيخ وقبيلته لم يلتزموا بهذا العهد، وسمحوا لقوات عبد العزيز وصالح بن علي بعبور تلك الممرات –على الرغم من أن السلطان كان يقدم لهم العطايا مقابل تلك الحماية- والقيام بهجوم مفاجئ على مسقط، وذلك مما أغضب السلطان، ودفع الشيخ سعود أن يطلب من الوكيل السياسي الوساطة لهم عند السلطان ليصفح عنهم مقابل فتحهم الطريق للثوار في طريقهم لمحاصرة مسقط، قاسم، المرجع السابق، ص 143.

(95) كان الثوار يلبسون الملابس السوداء حتى لا يتم رؤيتهم في الليل، كما أحضروا معهم سلالم خشبية لتسهل عليهم عملية تسلق الأسوار، لاندن، المرجع السابق، 397، ولوريمر، المرجع السابق، ص 786.

(96) Ibid., p. 188.

(97) Ibid., p.p. 187-189. لاندن، المرجع السابق، ص 397، ولوريمر، المرجع السابق، 786، 787.

(98) Ibid., p. 188.

(99) R. O., continuation of narrative of Maskat affairs 1st January 1885-to 31st Decmber 1888, rumours of rising by Sayyid Abdul Azeez and Shaikh Saleh bin Ali against Muskat, and adoption of definite policy by the government, p. 196 .

(100) Ibid., p. 196, 197. 800 ،799 ولوريمر، المرجع السابق.

(101) Ibid., Sayyid Abdul Azeez writes requesting mediation of political Agent between himself and the Sultan, p.195.

(102) Ibid., proposed vist of his Highness Sayyid Turki to Mecca, p. 196.

(103) Ibid., attempt to seduse the wazeer from his allegiance to the Sultan, p200.

(104) Ibid., presentation of Insignia of G. C. S. I, to his Highness Sayyid Turki, p. 201.

المصادر والمراجع:

أ- الوثائق

- Records of Oman 1867-1947, Vol.: 2, Historical Affairs 1871-1913, edited by R. W. Bailey England, Redwood Burn Ltd., 1992.
- Ruling Famillies of Arabia, Sultanate of Oman: The Royal Family of Al Bu Sa'id, Vol.: 1, edited by A. de L. Rush, England, Redwood, 1991.

- موسوعة عُمان- الوثائق السرية، المجلد الأول، خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها، إعداد وترجمة محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

ب- المراجع العربية والمعربة:

درويش، مديحة أحمد: سلطنة عُمان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، جدة، دار الشروق، 1982.

رنس، جورج: عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 2003.

السالمي، نور الدين عبد الله بن حميد: تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان، الجزء الثاني، د.م، زاهر زهير، 1993.

غباش، حسين عبيد غانم: عُمان الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)، ترجمة انطوان حمصي، بيروت، دار الجديد، 1997.

قاسم، جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997.

لاندن، روبرت جيران: عُمان منذ 1856، مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، 1984.

لوريمر، ج. ج: دليل الخليج-القسم التاريخي، الجزء الثاني، ترجمة قسم الترجمة بمكتبة صاحب السمو أمير دولة قطر، الدوحة، د.ت.

مايلز، س. ب: الخليج العربي بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، 1983.